أشاد بجهود السفير العتيبي بمناسبة انتهاء عضوية الكويت بمجلس الأمن

الغانم: واجبنا في هذه المرحلة الالتفاف حول سمو الأمير

الغانم متحدثا إلى الصحافيين بمجلس الأمة أمس

رئيس مجلس الأمة مع لازي ميموت

الغانم ملتقيا السفير الإيراني

- استجواب أسيري سيكون مدرجاً على جدول جلسة اليوم ولها التأجيل إن رغبت
- هناك تنسيق نيابي –حكومي لمناقشة «المقسومة» والانفلات المروري الخميس
- التطورات الأمنية في المنطقة من حولنا ستناقش باستفاضة بجلسة سرية

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الواجب في هذه المرحلة هو الالتفاف حول سمو الأمير، واثقين في حنكته وحكمته في إدارة دفة البلاد للوصول بها إلى بر الأمان.

جاء ذلك في تصريح صحافي أدلى به الغانم بمجلس الأمة أمس

وقال الغانم إنه بخصوص جلسة الغد، فاستجواب الوزيرة غدير أسيري سيكون مدرجا على جدول أعمالها، ولها التأجيل إن رغبت.

وأضاف الغانم أن تنسيقا تم بين الحكومة والنواب لعقد جلسة خاصة علنية يوم الخميس لمناقشة المنطقة المقسومة والانفلات المروري والوفيات الناتجة عنه، ومن ثم سرية لمناقشة التطورات الأمنية.

من ناحية أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي أعرب فيها عن خالص التهنئة بمناسبة انتهاء عضوية الكويت في مجلس الأمن الدولي.

وأشاد الغانم في برقيته بالأداء العالي والمشرف للسفير العتيبي وأعضاء المندوبية خلال العامين الماضيين ونجاحهم الباهر في التصدي للكثير من الملفات المهمة إقليميًا وعالميًا التي ناقشها مجلس الأمن الدولي.

وقال الغانم في برقيته إن وفد المندوبية الكويتية نجح بامتياز في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية الملحة والمهمة وكان خير ممثل للمجموعة العربية في مجلس الأمن.

وأشاد الغانم في برقيته بالجهود الداعمة والمساندة التي قدمها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد للمندوبية إبان توليه حقيبة الخارجية وعمله الدؤوب على تطبيق توجيهات سمو أمير البلاد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية كما أشاد بجهود العاملين في الخارجية الكويتية وعلى رأسهم نائب وزير الخارجية خالد الجارالله.

من جهة أخرى استقبل الغانم في مكتبه على حدة كلا من نائب سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت لاري ميموت وسفير الجمهورية الإيرانية الإسلامية محمد إيراني. كما استقبل الغانم في مكتبه أمس سفير دولة الكويت لدى رومانيا طلال الهاجري.

في ظل ظروف أصبحت تشكل أهمية وأولوية

استجواب أسيري بين مطرقة التداعيات الإقليمية وسندان التكتيك الحكومي

عادل الدمخي

غدير أسيري

- الدمخي : هناك مطالبات بتأجيل المساءلة نظراً للظروف المحيطة بنا
- أبلغت الحريصين على المصلحة الوطنية أن استقالة الوزيرة هي الحل
- هناك رفض من قبل بعض النواب لاستمرار غدير في عملها
- الاستجواب بعيد كل البعد عن الطائفية وليس كما يصف البعض
- أسيري عن صحيفة المساءلة : خالية من تحديد وقائع أو بيان أسانيد
- لا يتعلق بأعمال صدرت مني كوزيرة وإنما يتناول محاسبتي كمواطنة
- المجلس سيستهل أعماله بالتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة

بينما تصاعدت التطورات والأحداث الإقليمية بصورة متسارعة ، خاصة بعد دخول أمريكا وإيران في صراع علني ، توجهت الأنظار إلى قاعة عبدالله السالم بانتظار استجواب أسيري بجلسة اليوم ، متسائلة هل سيناقش الاستجواب ، أم أن الظروف المحيطة بالمنطقة ، والتداعيات ستدفع بهذا الاستجواب إلى التأجيل .

من جهته قال النائب د. عادل الدمخي إن هناك مطالبات بتأجيل استجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية د. غدير أسيري نظرا للظروف الإقليمية، مبينا ان الحكومة تملك حق التأجيل إذا رأت أن الظروف تستدعي ذلك.

وأضاف الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه أبلغ الحريصين على المصلحة الوطنية والتماسك الداخلي أن استقالة الوزيرة هي الحل.

وأوضح ان هناك رفضا من قبل بعض النواب لاستمرار الوزيرة في عملها، مضيفا "هذا كاف للحكومة ان تدعو الوزيرة لتقديم استقالتها".

وقال الدمخي "من يملك التأجيل الحكومة من خلال وزيرها، فالمستجوب يقدم الاستجواب، ومن يملك التأجيل الحكومة إذا كانوا يرون ان الوضع الإقليمي يستدعي التأجيل فالوزيرة والحكومة هم المعنيون بذلك".

وذكر الدمخي في ختام تصريحه إن الاستجواب ليس له علاقة بالطائفية ولا يؤثر على المصلحة الوطنية كما يصف ذلك البعض.

من ناحيتها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية غدير أسيري أن صحيفة الاستجواب المقدم لها من النائب عادل الدمخي خلت من تحديد واضح للوقائع ومن بيان لأسانيده، "مما لا يمكن معه الرد موضوعيا".

وقدمت أسيري إلى المجلس طلبا لإيضاح بعض النقاط في صحيفة الاستجواب.

وقالت أسيري في طلبها إن صحيفة الاستجواب علقت تقديمه بأن الوزيرة أخلت بمبدأ التعاون بين السلطات «ولم تتضمن الصحيفة تحديدا لأوجه وصور الإخلال بمبدأ التعاون بين السلطات التي يدعي النائب المستجوب».

وأضافت أسيري أن صحيفة الاستجواب تضمنت اتهاما «بالطعن في نواب الأمة والتهكم بهم وبقواعدهم الانتخابية»، مشيرة إلى أن الاستجواب أغفل بيان الأفعال والأقوال التي صدرت وتمثل طعنا في نواب الأمة كما لم يحدد الاستجواب المقصود بالقواعد الانتخابية.

وأشارت أسيري إلى أن الاستجواب في مجمله ووفقا للثابت منه: لا يتعلق بأعمال صدرت مني كوزير منذ صدور مرسوم تعييني وإنما يتناول محاسبتي وخاصة في الصفحة الأخيرة منه – كمواطن – استخدم حقه المقرر دستورية في المادة (36) من الدستور والتي تقرر أن حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتاب أو غيرها – وبين أعمال وزارتي التي يمكن المساءلة عنها ، وهو الأمر الذي يجب معه على الأخ المستجوب تحديد العلاقة بين ما نسب إلي من تصريحات صادرة عني كمواطنة ، وبين أعمال الوزارة التي كلفت بها ويمكن مساءلتي سياسية عنها.

وبعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم وغدا لمناقشة البنود المدرجة على جدول اعماله وابرزها النظر في الاستجواب الموجه الى وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة غدير اسيري.

ويستهل المجلس اعمال جلسته بالتصديق على المضابط والاسئلة والرسائل الواردة يليها الاستجواب الموجه من العضو الدكتور عادل الدمخي الى وزيرة الشؤون الاجتماعية بصفتها المكون من محور واحد.

وبتعلق المحور وفق ما جاء في صحيفة الاستجواب بـ" الاخلال بمبدأ التعاون بين السلطات والحث في القسم الدستوري".

وفي هذا الشان نصت المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على ان "يبلغ الرئيس الاستجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول اعمال اول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع اقوال من وجه اليه الاستجواب بهذا الخصوص".

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة انفة الذكر على انه "لا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء او الوزير حسب الاحوال".

وتعطي المادة من وجه اليه الاستجواب الحق في ان "يطلب مد الاجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة الى اسبوعين على الاكثر فيجاب الى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التاجيل لمدة مماثلة ولا يكون التاجيل لاكثر من هذه المدة الا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس".

وكان النائب الدمخي تقدم في 29 ديسمبر الماضي الى رئيس مجلس الامة بالانابة حينها عيسى الكندري باستجواب موجه الى وزيرة الشؤون الاجتماعية بصفتها.

وحول الاستجواب المقدم فقد أكد مجلس الوزراء في بيانه الصادر الاثنين الماضي عقب اجتماعه الاسبوعي التزام الحكومة وايمانها المطلق بالديمقراطية التي تصب في مصلحة الوطن وتجسد التلاحم والوحدة الوطنية البرلمانية.

وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية قد قالت في تصريح لـ (كونا) عقب الاجتماع الاسبوعي ان الاستجواب حق كفله الدستور لكل نائب في مجلس الامة مؤكدة التزامها بمواد الدستور الكويتي واللائحة الداخلية لمجلس الامة.

يذكر ان المادة (100) من الدستور تنص على ان "لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الامور الداخلة في اختصاصاتهم".

وبعد ذلك ينتقل المجلس الى مواصلة النظر في الخطاب الاميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الـ15 للمجلس وذلك للنظر في احالته الى لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الاميري البرلمانية.

وادرج على جدول اعمال الجلسة ايضا اقتراح بقرار نيابي باحالة طلب تفسير المادتين (97) و(116) من الدستور الى المحكمة الدستورية لبيان ما اذا كان يشترط لصحة انعقاد جلسات مجلس الامة حضور رئيس مجلس الوزراء او بعض اعضاء الوزارة.

ومن البنود المدرجة كذلك طلب مقدم من عضوين بشان تكليف ديوان المحاسبة اعداد تقرير مفصل بشان الاوجه التي تستثمر فيها اموال الدولة من احتياطي الاجيال القادمة من النفط.

ويتضمن جدول الاعمال طلبات المناقشة المقدمة من الاعضاء احدها بشان (قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها) واخر حول (سياسة الحكومة للتبعة نحو المقيمين بصورة غير قانونية) لاستيضاح سياسة الحكومة في شانهما وتبادل الرأي بصددهما.

وتشمل طلبات المناقشة المقدمة من الاعضاء ايضا (شروط الاعلانات عن شغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة) و(تزوير وثائق الجنسية الكويتية وما يتعلق به ومعايير وتعريف بند الاعمال الجليلة الذي يتم تجنيس البعض بموجبه) لاستيضاح سياسة الحكومة في شانهما وتبادل الرأي بصددهما.

ويحوي جدول الاعمال مشروعي قانونين احدهما بتعديل بعض احكام قانون العمل في القطاع الاهلي الذي اقره المجلس في المداولة الاولى واخر بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون بشان قانون تنظيم القضاء بالاضافة الى تقارير اللجان البرلمانية عن طلبات التحقيق وتقارير اللجان البرلمانية حول المشاريع او الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها.

ومن بنود جدول الاعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عما انتهت اليه اللجنة في صياغة المادة (12) من قانون تنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم في ضوء التعديلات التي ادخلت عليها عند مناقشة مشروع القانون بتعديل بعض احكام هذا القانون.

وادرج على جدول اعمال الجلسة ايضا عدة تقارير للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية احدها اتفاقية التعاون في المجال العسكري والمجالات الاخرى مع اوكرانيا واتفاقية التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية مع المغرب واتفاقية حصانة وامتيازات وانشاء بعثة الاتحاد الاوروبي في الكويت.